وزارة المالية – مدى إلزام الهيئة القومية لسكك حديد مصر بأداء مبلغ (١٩٦٣٨٠٨ جنيه) كمبالغ إضافية مستحقة لصندوق التامين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي نتيجة تأخير سداد الاشتراكات المستحقة عن العاملين بالهيئة المذكورة عن شهر أكتوبر ١٩٩٨ .

استبان للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٠٠٨/٥/٧ أن المشرع عدد الموارد التي تتكون منها أموال صندوق التامين الاجتماعي ، ومن بينها الاشتراكات التي يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم ، والمبالغ الإضافية المستحقة وفقا لأحكام القانون ، وحدد المشرع المواعيد التي يلتزم صاحب العمل بان يودى خلالها اشتراكات التامين الخاصة بالعاملين لديه وقضى في المادة (١٢٩) المشار إليها قبل تعديلها بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٣ والقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠٦ بأنه في حالة التأخير عن سداد الاشتراكات عن المواعيد المشار إليها يلتزم بأداء مبلغ اضافى عن مدة التأخير بواقع (١%) شهريا عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد . ألا انه بصدور القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام قانون التامين الاجتماعي فقد أعفى المشرع بموجبه المنشات المستحق عليها مبالغ إضافية وفقا لحكم المادة (١٢٩) من قانون التامين الاجتماعي من أداء هذه المبالغ متى قامت تلك المنشات بسداد اصل المبالغ المستحقة عليها بالكامل خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه (٢٠٠٦/١٢/٢٣) .

وفى ضوء ما تقدم ، ولما كان الثابت أن الوحدة الحسابية بالإدارة الهندسية الميكانيكية بالهيئة القومية لسكك حديد مصر قامت بإصدار الشيك رقم ٧٧٩٥٤ المؤرخ ١٩٩٨/١١/٨ بقيمة الاشتراكات المستحقة عن العاملين عن شهر أكتوبر ١٩٩٨ ، ولدى صرف الشيك تبين عدم كفاية الرصيد فتم تعزيزه بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٩ وعليه تكون الجهة الملتزمة قد تأخرت في سداد الاشتراكات ويستحق عليها المبالغ الإضافية وفقا لحكم المادة (١٢٩) من قانون التامين الاجتماعي بحسبانها واجبة التطبيق من حيث الزمان إذ أن الواقعة عن عام ١٩٩٨ ، بيد انه بصدور القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام قانون التامين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والذي أعفى المنشات التي تقوم بسداد اصل المبالغ المستحقة بالكامل عليها خلال ستة اشهر من تاريخ العمل به من أداء المبالغ الإضافية في الحالة المعروضة باعتبار انه قد تم سداد المبالغ الأصلية بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٩ اى قبل العمل بهذا القانون .

(فتوى رقم : ٢٧٧- بتاريخ : ٢٠٠٨/٥/٢١- ملف رقم : ٣٨٠٤/٢/٣٢)